



حلف

على الخلاف

خفض الفوائد على سندات الخزينة... بداية خفض الدين العام مصرف لبنان أمام لجنة المال: كيف الهرب من الانهيار؟

خطوة أساسية قامت بها لجنة المال، أمس، تمثّلت بإقرار مشروع قانون الموازنة، مع خفض للعجز المقر بقيمة الف مليار ليرة. في اللجنة تقرر أيضاً شمول الودائع المدينة، بما فيها سندات الخزينة، بعملية خفض الفوائد. ذلك سيؤدي تلقائياً إلى خفض خدمة الدين. واستكمالاً لهذه الخطوة سترفع قيمة الودائع المضمونة من 5 ملايين إلى 75 مليوناً. لكن قبل ذلك، كما دخل رياض سلامة إلى الاجتماع خرج منه: السياسيون وحدهم يتحملون مسؤولية الانهيار

ابوابها بعد 17 تشرين الأول لمدة أسبوعين. فقد أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالقطاع المصرفي، ووصول السيويات إلى 6 مليارات دولار، علماً بأن الأزمة طاولت أيضاً المالية العامة، حيث انخفضت الإيرادات بقيمة 4 مليارات دولار، على ما أعلن وزير المال علي حسن خليل.

كل ما يجري حالياً لم يزرع ثقة الحاكم بتثبيت سعر الصرف. كرز



مصرف لبنان ملتزم بخفض عجز الموازنة (مروان طحطح)

الامر أمس وكذلك كرزته «مصادر مصرف لبنان»، بعدما اضطرت إلى توضيح رد سلامة على سؤال عن «أي سعر سيستجّله الدولار» وإشارته إلى أنه «ما حدا يعرف». إذ أوضحت المصادر أن الحاكم كان يتحدث عن السعر لدى الصرافين وليس عن السعر الرسمي. لكن التوضيح بدّل من أن يكفلها عمالها، إذ لم يشكل سوى تأكيد إضافي على استقالة

مع ذلك، فقد أخذ إنجاز الموازنة الحيز الأكبر من اجتماع لجنة المال أمس. قبل الأزمة. كان الرهان من معدّي الموازنة على مساهمة مصرف لبنان في خفض العجز. وقد نبين أمس أن المصرف لا يزال على التزامه. إذ أشار رئيس اللجنة إبراهيم كنعان إلى أن «ما سمعناه من حاكم مصرف لبنان، وهو كلام مدوّن في محضر الجلسة، أن المصرف قادر على إنجاز هذه العملية»، كذلك، «جرى الحديث عن أرباح المصارف، والآراء في اللجنة تطرقت إلى ضرورة أخذ أرباح المصارف عن السنوات الماضية في الاعتبار في التزامها بتخفيض عجز الموازنة».

بعيداً عن التفقات والعائدات التي يفترض أن لا تكون بمستوى المتوقع

في خفض الفوائد على القروض الخاصة بالأسر. خلفية كل النقاش كانت مرتبطة بكيفية عودة الأمور إلى مجاريها. وقد صدرت تقديرات بان البلد يحتاج إلى 5 مليارات دولار لعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 17 تشرين الأول، وإلى 10 مليارات لنشهد تحسناً في الوضع. من أين تأتي هذه الأموال إذاً غابت القروض والهبات؟ واحد من الطروحات كان استعادة أموال المصارف المودعة في المصارف المراسلة. لكن الأساس، كان في الطلب إلى مصرف لبنان التحقيق بالأموال التي حوّلت إلى الخارج في عام 2019. وقد التزم سلامة التحقيق بهذه الأموال، حيث يفترض أن تبدأ هيئة التحقيق الخاصة بجردة للمبالغ التي حوّلت، فإذا كانت غير شرعية، وفق التوصيف القانوني، فيجب أن تستعاد. وقد شرح النائب حسن فضل الله، بعد الجلسة، أن هذه الأموال هي: أموال الإثراء غير المشروع، أموال الفساد، والأموال التي ليس لها إثبات عن مصدرها، مذكراً بأنه لو طبق القانون 44/2015، لما حصلت هذه التحويلات فهذا القانون يمنع أي شخص يقاضى أموالاً من المال العام بإجراء تحويلات من دون التدقيق في مصدر أمواله، وإن لم تكن مصادرها واضحة تكون أموال فساد وإثراء غير مشروع.

بالنتيجة، أقرت اللجنة:

– مشروع موازنة 2020 مع خفض يصل إلى 979 مليار ليرة. – تأمين الاعتمادات لـ 12 ألف مضمون اختياري (25 مليار ليرة). – توصية بتسهيل التحويلات المصرفية إلى الخارج للطلاب لتسديد أقساطهم ومستلزماتهم. – تسديد مستحقات أساتذة كلية الفنون، الفرع الرابع، في الجامعة اللبنانية قبل نهاية السنة بحسب كتاب رئيس الجامعة. – فرض الرقابة على كل المؤسسات والرقابية المسبقة على الهبات والقروض، وإدخال عائدات الخولي إلى الخزينة.

في عام 2020 أسوة بما حصل في العام الحالي، إلا أن المواد القانونية في المشروع سجلت خطوات يمكن أن تشكل قاعدة انطلاق في سياق طويل من الإجراءات المطلوبة للخروج من الأزمة، أولها رفع قيمة الودائع المضمونة من قبل هيئة ضمان الودائع من 5 ملايين ليرة إلى 75 مليون ليرة. وتلك خطوة تساهم عملياً في حماية

صغار المودعين، الذين يشكلون نحو 88 في المئة من المودعين. كذلك لجان اللجنة إلى تضمين الموازنة بنداً يقر تعليق المهل 6 أشهر للقروض السكنية والصناعية والزراعية المتعثّرة، بما يعني أن المصارف ستمتّع، خلال هذه الفترة، عن فرض غرامات تأخير أو مصادرة المنازل على المتأخرين عن الدفع، كما يشمل الخفض الضرائب المستحقة عن النصف الأول من عام 2020.

أهم الإنجازات، إن تحقق، سيكون خفض الفوائد المصرفية على الحسابات المدينة بدءاً من 2020/1/5، أسوة بالفوائد على الودائع، وتلك خطوة سنّودي بشكل مباشر إلى تقليص خدمة الدين الداخلي، بالمرة والدولار، والذي يشكل نحو 80 في المئة من مجمل الدين. كما ستساهم

حفض الفوائد المصرفية على الحسابات المدينة بدءاً من 2020/1/5 أسوة بالفوائد على الودائع.

منذ تكليف حسام دياب بتأليف الحكومة، تجربة عملية صخّ سياسي وإعلامي تحريضي بان الرجل جاء بتسمية من ضربه 8 آذار، فيما لا يتوصّف تيار «المستقبل» بشخص رئيسه سعد الحريري عن تجيش الشارع مذهبياً ضده، مستخدماً كل اللواحق في حملة من المتوهم أن تستمر مطلع العام الجديد

يُختتم العام الجاري في الجداد على أجواء صبايية، لم يعرفها لبنان في عزّ الأزمات. إن لجهة «الموت» الإقتصادي واهترزاز الوضعين المالي والنقدي، أو صعوبة استيلاء حكومة الرئيس حسام دياب الذي دخل تكليفه «خاصة سياسياً للمسيحيين والشيعية»، وبعد الطغاة الستة، يتكل الحريري على معارضة كل من القوات اللبنانية والحزب الإنتركي لحكومة دياب، رغم اختلاف الأسباب، ومع أن لا تنسيق مباشراً بين الأطراف الثلاثة إلا أن الحريري يريد الاستفادة من موقعها. كما يُطَق الحريري أمالاً تابعة لتخصّصات كانت قريبة منه، مثل الوزير السابق أشرف ريفي، وبين القوات ومجموعات من الحراك إلى الشمال، كذلك الوزير السابق نهاد المشنوق وآخرين مع مجموعات في بيروت، وهو يدفع في اتجاه رفع منسوب التجيش في الشارع السنّي، ولكن بطريقة لا تجعله مسؤولاً عن تحركات شعبية اليوم، بعد صلاة الجمعة، في ظل تأكيد مصادر تيار المستقبل أنه سيكتفّ تحركات الشارع بعد عيد رأس السنة، أما الثاني، فقدم تماهي حزب الله وحركة أمل بشكل كامل مع «الضوابط» التي يضعها الرئيس المكلف لتشكيل حكومته.

وليس عابراً أن مفتي الجمهورية الشيخ عبد الطيف دريان، لا يزال يرفض استقبال دياب، فيما ينتظر مع المفتين الآخرين خطوة الحريري المقبلة كما خطوة المملكة العربية السعودية.

إذ تشير بعض المعلومات الى تواصل غير مباشر مع العواصم الغربية، تتواله السفارة المصرية في بيروت، ففي غمرة الأحداث الداخلية، يعمل الحريري على جهات عدّة، تهدف بشكل أساسي إلى العودة إليه لتأليف الحكومة، أو ربط مصيرها بمواقفته

بشراً أن لا يتجاوز عمرها الستة أشهر يعود بعدها كرئيس مكلف من جديد. وهنا تؤكّد مصادر مطلعة «خشيته من أن تعيش الحكومة فترة طويلة، تحدث خلالها تغييرات إدارية واسعة تطلّاج جماعة المتشّرين في كل الإدارات»، كما يخشى أن «ينقل ولاء

قسم كبير من رجال الأعمال والناشطين الى الحكومة الجديدة، وأن يزيد حزب الله من نفوذه في هذه الفترة».

تأليف الحكومة... هوّجّل: الحريري يجيِّش مذهبياً... والثنائي يرفض شروط دياب

يقول المعارفون إن الحريري يلعب بالأوراق التي بين يديه، يستفيد من موقف رؤساء الحكومات السابقين فؤاد السنورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام، الذين يتمسكون بالحريري كحلّ لاسيابه. يرفض السنورة دياب لتفضيله السفير السابق نواف سلام، كون الأخير يمثل الخط السياسي لفرق 14 آذار. فيما سلام يفضل الحريري على دياب لأن الأخير أت من خارج النادي التقليدي، بينما ينظر إليه ميقاتي كموظف كان من ضمن دائرته ثم انقلب عليه، ولا يراه مناسباً لأن يكون في موقع منافس. كما يستفيد الحريري من موقف دار الفتوى، وهو يضغط عليها لرفض استقبال الرئيس المكلف وعدم توفير أي غطاء يوحى بالدعم له وللحكومة الجديدة، مع التركيز على خطاب المناقبة لانتزاع الشرعية منه. وبحسب المعلومات بعمل الحريري على إحياء مجموعة «العشرين» وطلب إليها استئناف اجتماعاتها وحركتها السياسية من موقع الاعتراض على دياب بوصفه لا يُمثّل الراي العام السنّي، عدا عن كونه سيقود حكومة «خاصة سياسياً للمسيحيين والشيعية»، وبعد الطغاة الستة، يتكل الحريري على معارضة كل من القوات اللبنانية والحزب الإنتركي لحكومة دياب، رغم اختلاف الأسباب، ومع أن لا تنسيق مباشراً بين الأطراف الثلاثة إلا أن الحريري يريد الاستفادة من موقعها. كما يُطَق الحريري أمالاً تابعة لتخصّصات كانت قريبة منه، مثل الوزير السابق أشرف ريفي، وبين القوات ومجموعات من الحراك إلى الشمال، كذلك الوزير السابق نهاد المشنوق وآخرين مع مجموعات في بيروت، وهو يدفع في اتجاه رفع منسوب التجيش في الشارع السنّي، ولكن بطريقة لا تجعله مسؤولاً عن تحركات شعبية اليوم، بعد صلاة الجمعة، في ظل تأكيد مصادر تيار المستقبل أنه سيكتفّ تحركات الشارع بعد عيد رأس السنة، أما الثاني، فقدم تماهي حزب الله وحركة أمل بشكل كامل مع «الضوابط» التي يضعها الرئيس المكلف لتشكيل حكومته.

وليس عابراً أن مفتي الجمهورية الشيخ عبد الطيف دريان، لا يزال يرفض استقبال دياب، فيما ينتظر مع المفتين الآخرين خطوة الحريري المقبلة كما خطوة المملكة العربية السعودية.

إذ تشير بعض المعلومات الى تواصل غير مباشر مع العواصم الغربية، تتواله السفارة المصرية في بيروت، ففي غمرة الأحداث الداخلية، يعمل الحريري على جهات عدّة، تهدف بشكل أساسي إلى العودة إليه لتأليف الحكومة، أو ربط مصيرها بمواقفته بشراً أن لا يتجاوز عمرها الستة أشهر يعود بعدها كرئيس مكلف من جديد. وهنا تؤكّد مصادر مطلعة «خشيته من أن تعيش الحكومة فترة طويلة، تحدث خلالها تغييرات إدارية واسعة تطلّاج جماعة المتشّرين في كل الإدارات»، كما يخشى أن «ينقل ولاء

قسم كبير من رجال الأعمال والناشطين الى الحكومة الجديدة، وأن يزيد حزب الله من نفوذه في هذه الفترة».

جزء الله وحركة أمل فصران على حكومة تكنو -سياسية روجحها، غير ناعرة، (هيلم الموسوي)



حكومة دياب في وقت قريب، وسط ملاحم معارضة لبعض شروطه، من شأنها تأخير عملية الإفراج عنها، فيحسب المصادر، لم يصل «الخبيلان» خلال لقائهما دياب الإثنين الماضي إلى اتفاق متكامل، خصوصاً أن الرئيس المكلف يضع بعض الضوابط التي لا يستسيغها الثنائي، ومنها أنه يريد حكومة مصغرة من 18 وزيراً، فيما حركة أمل وحزب الله يفضلان أن يكون عدد الوزراء أكبر من ذلك كما يُصر على حكومة أخصائيين غير مطعنة، فيما الثنائي يُصر على تسمة وزراء أخصائيين لكن لديهم صيغة سياسية، وليس الضرورة المرشّحن واحداً تلو الآخر، خاصة سمر الخطيب رغمّ وعده السير به، استقال خلافاً لوعده بعدم الاستقالة والتنسيق معه. وثانية، عندما حرق المرشّحن واحداً تلو الآخر، التي وضعها دياب، فهي دمج بعض الحقائق بعضها ببعض، وزيادة عدد النساء، وفضل الشبان عن الوزارة، وفيما انتشرت في اليومين الماضيين لوائح لأسماء وزارية، منها عباس الحلبي، طارق مزي، جهاد ابراهيم، زياد بارود، غازي ورثي، طلال فيصل، سلمان، عمر نشابة، بشري خليل، حسان قباني، هاني بحصلي، هشام حداد، ميشال بيوض، وباد الحص، محسن الخليل... علمت «الإخبار» أن دياب يريد مروان شربل لحقيبة «الداخلية»، خصوصاً أن اللواء ابراهيم بصبوص اعترض عن عدم تولي المهمة بسبب الوضع في الشارع السنّي (علما أن الحريري هو من أوصى دياب باختيار بصبوص)، كما يريد الرئيس المكلف تخصصات سنّية وشيعية ومسيحية من خارج النادي السياسي المباشر لتولّي وزارات أساسية، وهو يقبل فقط بعودة الوزير سليم جريصاتي باعتباره سيكون «امتن سر رئيس الجمهورية» في الاجتماعات الحكومية خصوصاً تلك التي لا يحضرها الرئيس عون، كما يفكر بتخصّصات درزية غير مستفزة للأقطاب الدرزية.

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب

ديان لا يزال حتى الآن يرفض استقبال دياب